

۲۰۱۵۹	واحدہ نمبر
الف ۱۸	دو نمبر
۶۸۱۵	مکمل نمبر

4187
S'A

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما جاز ان المار لا يخبئه في

قوله عليه السلام ان المار ظهور لا يخبئه شي قلت في الحاشية الالف واللام للعهد
الخارجي فتاويله ان المار الذي يسلكون عنه فابواب مطابقي لا عموم كل كما قاله مالك

باب منه

قوله عليه السلام اذا كان المار قلتين لم يكمل الخبث قلت في الحاشية وقال الطحاوي
من علمنا خبر القلتين صحح واسناده ثابت وانما تركناه لاننا لانعلم ما القلتان ولانه روى قلتين
او ثلثا على الشك وقال ابن الهمام الحديث ضعيف ومن ضعفه الحافظ ابن عبد البر وقاضي
اسماعيل بن ابي اسحق والبوكيري بن العربي لما يكون انتهى ولا يخفى ان البحر مقدم على التعديل كما في
الختبة فلا يدفع تصحيح بعض الحديثين له ممن ذكره ابن حجر وغيره كذا في المرقاة لطى القاري رحمه الله ١٠١

باب في ما لا يجوز ان يظهر

قوله وحد ثنا الانصاري قلت اي اسحق بن موسى

باب ما جاز في سوا الكلب

قوله عليه السلام واذا ولغت فيه الهرة غسل مرة قلت فيه كراهة سور هرة

باب اسح على الخفين ظاهرهما

قوله قال محمد وكان مالك يشير لعبد الرحمن بن ابني الزناد قلت حسن لا يضر البحر

باب في مسح علي الجورين النغلين

قوله مسح علي الجورين النغلين قلت حكايته الفعل لا عموم لها فلا تترك به الكتاب بخلاف
الحنف لتواتره واما الثخين فكما تحف.

باب جاء في مسح علي الجورين العمامة

قوله مسح علي الثخين العمامة قلت انك انتفي لاجل الناصية فلا تترك الكتاب لكون الحديث
عني الدلالة عني الثبوت قوله مسح علي الثخين والتمار قلت في الحاشية اراد به العمامة لان الرجل يغطي بها
رأسه كما ان المرأة تغطيها بخمارها

باب فيمن يستيقظ ويرى بلالا ولا يذكر احتلاما

قوله وعبد الله بن عبيد الله بن سعيد قلت لكن كون ذاك مذهب كثير من اهل العلم يؤيدونه
اهل الحديث كما حققه في الفتح وفي رد المحتار وجوب النسل فيما اذا علم انه مذى مع تذكر الاحتلام
وعدم وجوبه فيما اذا علم انه مذى مع عدم تذكر الاحتلام

باب في المذي يصيب الثوب

قوله وقال بعضهم يحجز به الفسخ قلت الاجماع منعقد على نجاسته وظاهره ان النجس
لا بد من ازالته ومشاهدته لا يزول بالفسخ فمن شم يجنب غسل

باب في المني يصيب الثوب

قوله قال ابن عباس المني بمنزلة الحائط فامطه عنك ولو باخرة قلت لم يرو انه تركه بفير
ازالة فلو لم يكن نجسا لتركه احيانا لبيان الجواز فالمنظنون كونه نجسا.

باب في الجنب يتام قبل الغسل

قوله وهذا صحيح قلت لا تعارض فلا ترجح لجواز الامر كيف وقدر واه مثل شعبة

والثوري والاعشى ودعوى الغلط لا يسمع من غير دليل ولا دليل الا التعارض وقد علمت عدمه -

باب ما جاز في المصافحة

قوله عليه السلام ان المؤمن لا يجيب قلت اى لا يجيب عينا في الحيوة ولا بعد الموت بحيث لا يطرأ بغسل بخلاف سائر الحيوانات الدموية لا تطهر عينا ولو غسلت -

باب التيمم للجنب اذا لم يجد الماء -

قوله ويروى عنه انه رجع عن قوله فقال تيمم اذا لم يجد الماء قلت فيه جوع ابن مسعود عن نهية عن التيمم للجنب

باب في استحاضه

قوله عليه السلام حتى يحكى ذلك الوقت قلت اى وقت الحيض او وقت الصلوة الاخرى فلاحته فيه لاحد قوله عليه السلام في الحاشية توضائي لوقت كل صلوة قلت في حجة ابى حنيفة

باب ما جاز في مباشرة الحائض

قوله اذا حضت يا امرئ ان اتزنتم بياشرني قلت في حجة ابى حنيفة ر ٧

باب ما جاز في كتم تكلم النفسار -

قوله كانت النفسار تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما قلت للجماع منقذ على ان الاقل غير مراد فحين كونه المراد اكثر -

باب ما جاز اذا اراد ان يعود وتوضا -

قوله عليه السلام اذا اتى احدكم اهلته ثم اراد ان يعود فليتوضا بنيتها وضوءا قلت مجمل على الاستحباب

باب ما جاز في التيمم -

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم امره بالتيمم للوجه والكفين قلت محط الفائدة لم يكن من العضو بل
كيفية التيمم وترك بيان السجدة اعتمادا على القرآن

باب ما جازني التعجيل بالنظر

قوله وقد تكلم شعبتي حكيم بن جبير من أهل حديثه الذي روى عن ابن مسعود قلت واه الترمذي
في باب من تخل له الزكوة من ابواب الزكوة وحكي قول شعبته هناك مفصلا.

باب ما جازني تأخير النظر في شدة الحر

قوله واما ما ذهب اليه الشافعي قلت يدل على ان الترمذي ليس بشافعي.

باب ما جازني تأخير الصلاة العصر

قوله وانتم استعجلوا العصر قلت فيه حجة ابي حنيفة رحمه

باب ما جازني الوقت الاول من الفضل

قوله عليه السلام الصلوة لأول وقتها قلت مقابل الاخر ويؤيده الحديث الآتي حيث
قابل بين الاول والآخر فالاول وسط واخر في الاول ثم حديث فضل الوقت الاول في عبد الله
العمرى الذي ليس بقوى قوله وليس اسناده متصل قلت فلا يصح الاحتجاج به

باب ما جازني تعجيل الصلوة اذا خرب الامام

قوله عليه السلام كانت لك نافلة قلت صريح في كون الثانية هي النافلة

باب ما جازني النوم عن الصلوة

قوله وقال بعضهم لا يصلي حتى تطلع الشمس وتغرب قلت وعندنا لا يصلي وقت الطلوع و
يصلي عند الغروب ولادالة للحديث على الاطلاق

باب ما جازني الرجل ينسى الصلوة

قوله فلم يصل حتى غربت الشمس قلت دليل لنا في الاحتراز عن الوقت المكروه وان
خالقنا في خصوصية العصر.

باب ما جاز في الرجل تفوته الصلوة.

قوله ليس باستاداه بس قلت يؤيد مذهبنا ان مرل التابعي مقبول.

باب ما جاز في الصلوة الوسطى امها العصر

قوله وقد سمع عنه وقوله سمعت من حمزة بن جندب قلت فيه سماع الحسن بن سمره

باب ما جاز في كراهية الصلوة بعد العصر وبعد الفجر

قوله نهى عن الصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس قلت فيه حجة لابي حنيفة رحمه باطلا فانه لم يكرهها

منع الجواز.

باب ما جاز في الصلوة بعد العصر

قوله فصلاها بعد العصر قلت محمول عندنا على الخصوصية سواء ثبت يوما او كل يوم وانما

يفرضه كل يوم الشافعي ومن معه لانه غير ذات السبب.

باب ما جاز في الصلوة قبل المغرب

قوله عليه السلام من كل اذانين صلوة قلت وقال في الثالثة كراهية ان يتخذ الناس

سته فدل صريحا على كراهية الام عليها وهو المذهب المحقق عندنا وهو الحق لا حكم الكراهية مطلقا و

نفى كراهية الام.

باب ما جاز في من ادرك كثر من العصر قبل ان تغرب الشمس

قوله فقد ادرك الصبح قلت اي ادرك الوقت فيكون الصلوة واجبة عليه والا لو قيل

على صحة الصلوة.

باب ماجاء في الجمع بين الصلوتين.

قوله وهو ضعيف عند أهل الحديث قلت لكن في باب أهل العلم اليويدة صحة الحديث وهو باطل لا حجة للحنيفة -

باب - ماجاء في الترجيع في الاذان

قوله وقد روي عن أبي مخزومه انه كان يقرأ الاقامة قلت لعل مقصوده بيان سقوط الاحتجاج بحديث أبي مخزومة في كون الاقامة سبع عشرة كلمة باثبات التعارض بين روايته قلت لكن هذه معلقة فلا تساوى ما ذكر سابقا -

باب ماجاء في الترس في الاذان

قوله وهو استناد مجهول قلت لما في التقريب عبد المنعم بن نعيم الاسواري ابو سعيد البصري صاحب السقاة ترك من الثامنة -

باب ماجاء من اذن فهو يقيم

قوله والافريقي وهو ضعيف قلت فيه تحقيق الافريقي قوله من اذن فهو يقيم قلت متعبدا اذا كنهه الوضحة -

باب ماجاء في كراهية الاذان بغير وضوء

قوله عليه السلام لا يؤذن الا متوضئ قلت للتنبيه ثم هو غير مرفوع لما سيأتي -

باب ماجاء في الاذان بالليل

قوله وهذا لا يصح لانه عن نافع عن عمر بن الخطاب عن ابي هريرة عن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع قلت غير منقطع عند الحقيقة لان مرسل التابعي مقبول عندنا فهو كاف للاحتجاج وليس عندنا انحصار ما يدل على ان اذان الليل كفى -

باب ماجاء في فضل الاذان

قوله سمعت وكيعا يقول لولا جابر الجعفي الثقلت فيه ان جابر الجعفي وثقه وكيع -

باب ماجارني كراهية ان ياخذ المتوفون على الاذان اجراً

قوله عليه السلام لا ياخذ على اذانه اجراً قلت فيه دليل للحقيقة -

باب منه

قوله عليه السلام حلت له الشفاعة قلت من حلول الدين اى وجوبه في وقته

باب منه ايضا

قوله في الحاشية اما زيادة الدرجة الرفيعة ان قلت فيه تحقيق زيادة الدرجة الرفيعة -

باب في فضل صلوة الخمس

قوله عليه السلام كفارات لما بينهن ما لم يغشي الكبائر قلت كلمته ما عامته شاملة للصغار والكبائر فالمعنى ان كونها كفارة لجميع المعاصي مقيدة بعدم غشيان الكبائر اما اذا غشى الكبائر فلا يكون كفارة لجميعها اما كونها كفارة لبعضها فليس يختلف فافهم -

باب ماجارني الرجل يصلي حده ثم يدرك الجماعة

قوله عليه السلام فانها لكما نافلة قلت تصرح بكون الثانية نافلة وبهذا خرج جوابه بان الحديث الآخر نهي عن النافلة فيقدم على المبيح -

باب ماجارني الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة

قوله عليه السلام اكرم تحبر على هذا قلت انما ثبت بهذا صلوة المتأمل خلف المنصرف فلا يستحب في جماعة الفريضة ثانيا -

باب ماجارني فضل العشار والفجر في الجماعة -

قوله وقد روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن ابي عمرة عن عثمان بن موقف وكوفي عن

غير وجه عن عثمان مرفوعاً قلت لا تتوهم الاضطراب فانه قد ينشط الراوى فيرفع ويكيل اخرى
 يقف على الصحابي -

باب ما جازني كراهية الصف بين السواري

قوله كنا نتقي نداء على عهد الرسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فيه نهى عن الصف بين السواري

باب ما جازني الصلوة خلف الصف حده

قوله وفي حديث حصين ما يدل على ان بلالا قد ادرك وابسته قلت فيه تصرح بان بلالا
 ادرك وابسته قوله في الحاشية حديث البخاري عن ابى بكرة انه قلت فيه حديث البخاري
 في عدم عادة الصلوة للصلى وحده خلف الصف وهو انه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع قبل
 ان يصل الى الصف فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد الحديث -

باب ما جازني في الرجل يصلي مع الرجلين

قوله وقد تكلم بعض الناس في اسمعيل بن مسلم من قبل حفظه قلت لعل المقصود ترجيح الرواية الثانية
 على الاولى لكن الاولى ما يدت بالعلم ايضا الثانية معطلة وايضا يحتمل لفعل كونه بارض بخلاف
 القولى -

باب ما جازني في الرجل يصلي ومعه جازن

قوله قال ابو عيسى حديث انس حديث صحيح قلت فالحديث الصحيح يدل على تقدم الامام
 على اثنين قوله وفي هذا الحديث دلالة انه انما صلى تطوعا قلت لكن عند الحنفية مكره الجماعة في الفلاة
 اذا كان المقتد . وان اكثر من ثلثة ولم تثبت في حديث اكثر منهم -

باب ما جازني بالامانة

قوله في الحاشية وهذا آخر ما مر من قلت فيكون ما قبله منسوخا -

باب ما جازني تحريم الصلوة وتحليلها
 قوله عليه السلام وتحريمها التحليل والتحليلها التسليم قلت يحل تقديم الخبر في كملتين فاذا جاز
 الاحتمال البطل لاستدلاله ويقال انه دليل على خلافية الفرضية.

باب ما يقول عند افتتاح الصلوة
 قوله واما الشرايع العلم قالوا قلت فيه عدم ثبوت الزيادة على سبحك اللهم
باب ما جازني ترك البسملة الرحمن الرحيم
 قوله سلم اسمع احد انهم يقولها قلت فيه حجة الخفية.

باب من راي البسملة الرحمن الرحيم
 قوله وليس اسناوه ذاك قلت فيه ضعف حديث البسملة بالتسمية
باب في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين
 قوله لا يجوز ان يقرأ بالحمد لله رب العالمين قلت فيه حجة الخفية في عدم البسملة

باب ما جازني لا صلوة الا بقراءة الكتاب
 قوله عليه السلام لا صلوة لم يقرأ بقراءة الكتاب قلت والقراءة كما جازني حديث
 آخرهم يحيى وكفى فلا يضر الخفية.

باب ما جازني التامين
 قوله واخطأ شعبتي مواضع من هذا الحديث قلت وعنده ما يرجح رواية شعبته لانه غير يثبت
 وما تكلم في رواية ليس بشئ.

باب ما جازني كملتين
 قوله حتى يتراد اليه نفسه قلت هو حكمه سنة ولا دليل على قول البعض ان هذه لقراءة التوأمين

بل يدل الدليل على خلافه لو جهنم الاول بيان الراوى والثانى كونه خفيفا بحيث لم يلفت اليه
ولو كان للقرأة كان اطول من الاول

باب رفع اليدين عند الركوع

قوله ولم يثبت حديث ابن مسعود قلت لا يضر قول ابن المبارك بعد ثبوته بالسند
قوله سلم يرتفع يديه الا فى اول مرة قلت فيه حجة الخفية -

باب اجابى التسليم فى الركوع والسجود

قوله حديث ابن مسعود ليس اسناده متصل قلت غير مضر عندنا لان مرسلنا لى
مقبول - قوله وما اتى على آية رحمة الا وقف وسال قلت محمول على النوافل بحديث اذا
ام احدمك فليخفف -

باب اجابى من لا يقيم صلبه فى الركوع والسجود

قوله صلوة فائدة لحديث الخ قلت ما اول حديث وما نقصت من ذلك نقصت
من صلواتك -

باب منه آخر

قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد قلت
فيه حجة الخفية بعد انضمام مقدمتهى ان القسمة تنافى الشكر -

باب - اجابى وضع اليدين قبل الركبتين فى السجود

قوله اذا سجد يضع كتيبه قبل يديه قلت خلافا لما لك متمسكا بما فى الحاشية
المطبعة يرسمهم مع الجواب قوله روى همام عن عاصم هذا امر لا قلت لا يضر
لان زيادة شريك الشقة مقبول

باب آخره

قوله عليه السلام بعد احدكم في ركعتي في صلاة بر ك الجمل قلت فيه تحفة الخفية -

باب ما جاء في السجود على سبعة اعضاء

قوله عليه السلام اذا سجد السجدة سجدة سجدة آراء وجه الحديث قلت ولما صدق وضع الوجه بوضع الالف وحده قلنا باجزاء

باب ما جاء في كراهية الاقارب من السجدين

قوله لا تنع بين السجدين قلت نقل عن ابن الهمام في الحاشية فاجاب المحقق عن ان الاقارب على ضربين - احدهما استحباب ان يضع اليدين على عقيبته وركبته في الارض وهو المروي عن العبادلة والمنع ان يضع اليدين على الارض وينصب ساقيه آه قلت واستجاب الاول من مقتضى العذر باب منه ايضا داي من باب كيف النهوض من السجود -

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم نهض في الصلاة على سدة ورقمية قلت فيه تحفة الخفية و اجواب عن التضعيف ما في الحاشية المعلقة برقم ١٠٠ عن ابن الهمام والحديث الاول محمول على الكبر -

باب ما جاء في التشبه

قوله التحيات للمداغة قلت فيه تشبه الخفية -

باب كيف الجلوس في التشهد

قوله اقترش رجل اليسرى الخ قلت فيه تحفة الخفية والحكاية وان لم يكن لها عموم لكن انضمام الاقدام من اهتمام النظر في صلاة صلى الله عليه وسلم ثم بيانه يدل على نظره في جلسات متعده فافهم وايضا لو كان هيئة القعود الاخير غير المأسك عنه فالسكوت في معرض البيان بيان -

باب منه ايضا

قوله واقل بصدره يعني على قبلته قلت وفي البخاري عن حميد وقد علق مقعده

باب اجارني اتسلم في الصلوة

قوله انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره خلافا لما لك فيما ذكره واوالمقار وجههم
انه عند السلام يكون وجهه نحو القبلة ثم ليقت لا ان الالتفات منفي لاسيما والرواية ضعيفة

باب ما جاء ان حذف لسلام سنة

قوله وروى عن ابراهيم النخعي انه قال التكبير جزم والسلام جزم قلت وبهذا اعم
جبل من كسر الهاء في الماويل-

باب ما يقول اذ لم

قوله لا يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام انقلني في غالب الاحوال
لكلا يعارض وايات الاخرى-

باب ما جاء في وصف الصلوة

قوله عليه السلام فاذا كان معك قرآن فاقرأ قلت فيه دليل الخفية في عدم افتراض
تعيين الفاتحة قوله وكان هذا ابو نعيم من الاولي قلت صريح في مذهب الخفية ان ترك
الواجب يكون موجبا للنقصان للفساد قوله ثم اقرأ بآيتي معك من القرآن قلت صريح
في مذهب الخفية قوله بآيتي قلت اي بوجه خاص هو الا اعتناء بالنظر الى حفظ الصلوة عنه-

باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر

قوله انه قرأ في الظهر قدر تنزل السجدة قلت فيه حجة للخفية في القراءة بالظهر بطوال الفصل
فيقدم على ما كتب عمر-

باب ماجاء في القراءة في صلوة العشاء

قوله نحو سورة المنافقين قلت لم يرد ان سورة المنافقين من الاوساط بل المعنى ان الاوساط التي تساوي سورة المنافقين كالغاشية والنجم فقرأها -

باب ماجاء اذا دخل احدكم المسجد فليركع ركعتين -

قوله استجبوا اذا دخل الرجل المسجد ان لا يجلس حتى يصلي الركعتين قلت فالأمر محمول على الاستحباب والدليل عليه الذوق والاجتهادى -

باب ماجاء ان الارض كلها مسجد الا المتقرة والحمام

قوله وكان عامته روايته عن ابى سعيد قلت اى اكثر روايات محمد بن اسحاق بهذه الواسطة عن ابى سعيد لكن هذا الحديث مع كونه بهذه الواسطة ليس فيه عن ابى سعيد -

باب ماجاء في النوم في المسجد

قوله كن نائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ونحن شباب قلت محمول على الحاجة

باب ماجاء في كراهية البيع والشراء والفاصلة والشعر في المسجد

قوله انشاء الفصلة قلت اى التي ضلت في غير المسجد واما فصلة المسجد فلا بأس بانشاءها فيه قوله قال محمد بن سعد وقد سمع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عسر قلت روايته عن ابن شبيب عن ابيه عن جده حجة عند البخارى لانه لما سمع من يخلج جميع غنمته على السماع كما تقرر في موضعه -

باب ماجاء في المسجد الذى اسس على التقوى

قوله قال هو هذا قلت ان يكون التراجع في عموم المسجد ليس على التقوى للمسجد

النبوي صلى الله عليه وسلم، بعد الاتفاق على صدقه على مسجد قبا فأنبت أحدهما بطريق الدلالة لأن
 المسجد الذي أسسه الصحابة لما كان موسماً على التقوى كان الذي أسسه النبي صلى الله عليه وسلم
 كذلك بالاولى ونفاه الآخر نظراً الى عبارة النص نقض رسول الله صلى الله عليه وسلم للثبوت فانهم
 باب ماجاء في الصلوة على البسط

قوله عليه السلام يا با عمير اعمل التير قلت في الحاشية وفيه اباحة صيد المدينة -

باب ماجاء لا يقطع الصلوة في

قوله لم يقطع صلواتهم قلت والحمار والكلب والمرأة سواه بالحديث فلما لم يقطع أحدها لم يقطع
 الآخران -

باب ماجاء ان ما بين المشرق والمغرب قبلة

قوله محمد لا روى عنه شيئاً وقد روى عنه الناس قلت تضعيف الرجال في توثيقهم
 امر اجتهادي ومن ثم يختلف فيه قوله اختار عبد المبرن المبارك التياسر لابل مر وقلت لعلهم مع
 كونهم بين المشرق والمغرب

باب ماجاء في الامام ينهض في الكعنتين نائياً

قوله سلم ثم سجدت في السهو قلت فيه حجة الخفية قوله فلا روى عنه شيئاً أقول هذا غير مضر
 عندي لأنه وان لم يعرف لكن لما ذكر السند يمكن لكل أحد النظر في الرجال قوله سلم وسجدت في
 السهو وسلم قلت فيه حجة الخفية وهو حديث حسن صحيح روى عن غير وجه وهو مخرج في كيفية
 ذهب اليها الخفية -

باب ماجاء في مقدار لقود في الركعتين الاوليين

قوله ان زاعكاً الشهيد فليجهد تا السهو قلت والحديث يدل عليه اما ارسال النبي

عبادة فلا يضر لان مرسل التابعي وتبعه مقبول -

باب ما جاز في الاشارة في الصلوة

قوله كان يشير بيده قلت فيه ان الاشارة غير مفيدة -

باب في من يتطوع جالسا

قوله حتى يكون اطول من اطول منها قلت اي اطول بالتبديل من اطول منها في المقام

باب ما جاز في كراهية مسح الحصى في الصلوة

قوله عليه السلام ان كنت لا بدفا علامة واحدة قلت هذا اصل للمسئلة الاصولية الضرورية

يتقدر بقدر الضرورة -

باب ما جاز في جدي السهول السلام

قوله آخره فعل النبي صلى الله عليه وسلم كان هذا قلت يحتاج الى نقل صحيح

باب ما جاز في جدي السهول بعد السلام والكلام

قوله في الحاشية والكلام في أثناء الصلوة الخ قلت في نسخ الكلام في الصلوة وقت

اثبت علماءنا تاريخ حديث زيد بن ارسطم عن حديث عبد الله بن وهب عن زيد بن ارسطم -

باب ما جاز في التشهد في سجدة السهو

قوله ثم تشهد ثم سلم قلت في سجدة التشهد في السهو قوله تشهد فيها قلت اي بعد السجدة

باب ما جاز في القنوت في صلوة الفجر

قوله كان يقنت في صلوة الصبح والمغرب قلت منوخ في المغرب اجماعا وفي الفجر

عن ائمة كمال المغرب

باب في ترك القنوت

قوله اي يبي محدث قلت فيه تجزئ للصحة.

باب في نسخ الكلام في الصلوة

قوله فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام قلت فيه نسخ الكلام في الصلوة والكلام مطلق في قوله نهينا عن الكلام فنعيم العهد والسيان.

باب ما جاء في الرجل يحدث بعد التشهد

قوله عليه السلام اذا حدثت اى عمد السكاي لم يرم مخالفة الاجماع وفيه دليل على عدم فرضية لفظ السلام. قوله عليه السلام فقد قضيت ما عليك قلت هذا ايضا تجزئ في عدم فرضية السلام.

باب ما جاء في من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة ما له من الفضل

قوله قال ابو عيسى وحدثت عن عتبة من ام حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح قلت فيه اصل السنن الموكدة الصحيح.

باب ما جاء في الصلوة بعد طلوع الفجر الاكبرتين

قوله عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الاكبرتين قلت فيه كراهية النفس بعد الفجر.

باب ما جاء في من تفوت الركعتان قبل الفجر يصليهما باحدة واحدة

قوله عليه السلام فلا اذا قلت يفيد الجواز فيقدم المحرم عليه.

باب ما جاء في اعادتهما بعد طلوع الشمس

قوله عليه السلام من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد اطلع الشمس قلت فيه تجزئ بحقيقة قوله.

قال ولا تعلم احد اروي هذا الحديث عن همام بهذا الاسناد ونحوه الاثر بن عاصم الكلابي اقول غلطيته الغرابة وهو غير مقرر.

باب ما جاء في الاربع قبل الظهر

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعاً قلت ظاهره عدم الفصل
بسلام وقد فيها التردد في هذه البقرة فذكر ذهب من قال بالسلام في مقابلة

باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر

قوله صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر قلت لعنه صلى الله عليه وسلم
صلى اربعاً في بيته واما ان تحية المسجد او ترك الاربع احياناً يايا تا لعم فوضيته

باب ما جاء في الاربع قبل العصر

قوله الفصل نحن نكسر قولك ظاهره التشهد لا السلام بقرينة المؤمنين فيكون حجة
للخص في فضلية الاربع كما فهمه اسحق بن ابراهيم -

باب ما جاء انه يصليها في البيت

قوله ركعتين قبل الظهر قلت اقتصر عليها احياناً ظاهره السنة

باب ما جاء ان صلوة الليل شني مشني

قلنا المراد التشهد على كل ركعتين -

باب ما جاء في وصف صلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل

قوله يصلي اربعاً قلت ظاهره حجة للخص في قوله ثم يصلي ثلثاً قلت في ان الوتر ثلث

باب ما جاء ان الوتر ليس بحتم

قوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر فاوتروا يا اهل القرآن قلت الامر
للموجب ولا يضر قول علي لانه لا يقاوم المرفوع ولا يضر كون رواية سفيان اصح منه
لانه لا تعارض فلا ترجح

باب ما جاء في كراهة النوم قبل الوتر

قوله عليه السلام فليوتر من اوله وقوله عليه السلام فليوتر من آخره ليل قلت
الامر للوجوب في كلا الموضعين وهذا الاتهام دليل الوجوب.

باب ما جاء في الوتر خمس

قوله لا يكس قلت اى للسلام

باب ما جاء في الوتر ثلث

قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث قلت فيه حجة الخفية -

باب ما جاء في لقنوت في الوتر

قوله اقولن في الوتر قلت يطلو في السنة كلها -

باب ما جاء في الرجل ينأ عن الوتر وينى

قوله عليه السلام من تأم عن الوتر او نسيه فليصل اذا ذكره اذا استيقظ قلت ايجاب

التقصير دليل على الوجوب قوله عليه السلام من تأم عن وتره فليصل اذا أصبح قلت تقرره
كما -

باب ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر

قوله عليه السلام بادروا الصبح بالوتر قلت ظاهره الوجوب - قوله عليه السلام اوتروا

قبل ان تصبحوا قلت في ايضا كما مر - قوله وسليمان بن موسى قد عثر وعل على هذا اللفظ قلت
لا يضر التفرد بعد كونه ثقة -

باب ما جاء في الوتر على الرحاسية

قوله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر على راحلة قلت اذ ثبت وجوبه فيما

قبل فلا بد من تأويله قبل الوجوب -

باب ماجاء في الصلوة عند الزوال

قوله انه كان يصلي اربع ركعات بعد الزوال قلت يحتمل وجهين ان يكون نظرا مستقلا وان يكون السنة القبلية

باب ماجاء في الاغتسال يوم الجمعة

قوله وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالغسل قلت سكوت الصحابة عن رد عثمان اجماع منهم على عدم وجوبه

باب في الوضوء يوم الجمعة

قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونامت قلت صرح في الذنب

باب ماجاء في وقت الجمعة

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تيسل الشمس قلت فيه حجة وقت الجمعة واما قبل الزوال فلم يثبت فعلة قط

باب ماجاء في الركعتين اذا جاء الرجل الامم يخطب

قوله في الحاشية بقوله عليه السلام لا تصلوا ولا امام يخطب قلت فيه النهي عن الصلوة و الامم يخطب فيقيم على السج

باب في الصلوة قبل الجمعة وبعدها

قوله عليه السلام من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل اربعا قلت فيه الاربع بعد الجمعة قوله انه كان يصلي قبل الجمعة اربعا قلت فيه الاربع قبل الجمعة

باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة

قوله عليه السلام من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة قلت فيه من ادرك ركعة من الجمعة صلى الجمعة

باب في السواك والطيب يوم الجمعة

قوله وإسماعيل بن إبراهيم التيمي ليضعف في الحديث قلت فيه من فن اسما الرجال ان
إسماعيل بن إبراهيم التيمي ضعيف -

باب في التكبير في العيدين

قوله خمس تكبيرات قبل القراءة قلت هي مع تكبير الركوع كما رواه عبد الرزاق مفصلاً بهذا ففي
هذا التعبير نوع مسامحة (شرح أبي الطيب) وهذا جرح خفية -

باب في خروج النساء في العيدين

قوله عن عائشة قالت لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدث النساء المتحجرات
السجدة قلت في النهي عن خروج النساء الى المساجد -

باب التقصير في السفر

قوله لا يصلون قبها ولا بعدها وقوله كان يتطوع في السفر قبل الصلوة وبعد ما قلت
أجمع بينهما باكل على حالتين السير والمقام -

باب ما جاز في كم تقصير الصلوة -

قوله عن ابن عمر أنه قال من أقام خمسة عشر يوماً أتم الصلوة قلت فيه هرب الخفية
قوله في خمسة عشر يوماً كعتين قلت لا يضر أحداً لأنه لا يحكم حال النسبة -

باب ما جاز في التطوع في السفر

قوله عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطوع في السفر قبل الصلوة
ولا بعدها وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتطوع في السفر قبل وجهه أجمع بينهما
أكل على حالتين السير والمقام قوله وهي وتر النهار قلت حجة على أن الوتر ثلث من غير فصل سلام
باب ما جاز في صلوة الاستسقاء

قوله فلم يخطب خطبتكم بذه قلت بل كان أكثره الدعا قوله كما كان يصلي في العيد
قلت معناه عندنا في العدو والجهر بالقرأة

باب كيف القرأة في الكسوف

قوله لا نسبح له صوتا قلت فيه تحية الحقية قوله وجهر بالقرأة فيها قلت تأويله ان عاداته
صلى الله عليه وسلم كان الجهر بآية اذ اثبتين احيانا

باب ما جاز في صلوة الخوف

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف قلت هذه الكيفية قالت
الحقية قوله كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الخوف فهو جائز قلت نقل الشافعي
عن استصفا ان كل ذلك جائز والكلام في الاولى.

باب ما جاز في سجود القرآن

قوله منها التي في النجم قلت فيه السجدة في المفصل.

باب ما جاز في السجدة في النجم

قوله ولا كثير كون قلت بتصرف النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اثبات التصرف.

باب في السجدة في الحج

قوله عليه السلام ومن لم يسجد بها فلا يقرأها قلت فيه دليل على وجوب السجدة.

باب ما جاز في زكوة البقر

قوله عن ابيه قلت هو عبد الله فالوجه ان يقال ان قوله عن عبد الله يدل عن قوله
عن ابيه قوله سالت ابا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا قال لا قلت هذه العبارة
يناسب ما مر من قبل من قوله ابي عبيدة بن عبد الله لم يسمع من ابيه.

باب ماجاء في كراهية اخذ خياري المال في الصدقة

قوله عليه السلام فان هم اطاعوا ذلك انما قلت استدلال به على عدم كون الكفار مخاطبين بالفروع وفيه خدعة من وجهين الاول ان المشروط بالاعلام لا الاقراض والثاني انه لو تم ادم توقف فرضية الزكاة على فرضية الصلوة والاقا كل به قوله وترد على فقرهم قلت فيه دليل على عدم جواز اعطاء الزكاة للذمي.

باب ماجاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب

قوله في الحاشية وتاويله ما روياه ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة قلت في الحاشية وتاويل ما روياه (اي خمسة اوسق) كلمة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالاداساق وقيمة الوسق اربعون درهما في الهداية قوله وصاع اهل الكوفة ثمانية ارطال قلت دليله ما في الهداية عن البيهقي مرفوعا انه كان يعقيل بالصاع ثمانية ارطال.

باب ماجاء ليس في الخيل والرتيق صدقة

قوله عليه السلام ليس على المسلم في فرسه ولا عبده صدقة قلت دليلنا ما في الهداية عن الدرر تقني مرفوعا في كل فرس سائمة وبنار او عشرة دراهم

باب ماجاء في زكاة العسل

قوله عليه السلام في العسل في كل عشرة اوزق قلت لا يدل على عدم وجوب العشر في اقل من ذلك ثم الحديث غير صحيح

باب ماجاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول

قوله من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول عند ربك قلت محمول على مال جديد لا المنضم الى نصاب فلا دليل فيه مع قيام هذا الاحتمال مع كون الحديث موقوفا على اللاحق.

باب ماجاء في زكوة حمله

قوله اى في الحكي زكوة قلت فيه وجوب الزكوة في الحكي قوله وفي اسناده مقال قلت

اى من جهة اسناد عمر بن شبيب وقد اعتبره البخارى قوله ولا يصح في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
شيئ قلت لا يضر بعد قول الله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية

باب ماجاء في زكوة الخضروات

قوله اسناده الحديث ليس بصحيح قلت ولىلنا ما سياتى فيما سقت السماء انخرثم لا يصح

الحديث -

باب ماجاء في الصدقة فيما سقى بالانهار وغيرها

قوله عليه السلام فيما سقت السمار والعيون العشر قلت ولىلنا بعوم فيما دون خمسة وسق

وفي الخضروات -

باب ماجاء في زكوة مال ليستيم

قوله عليه السلام الا من ولى تيمال مال فليته فيه ولا يتركه حتى تاكله الصدقة قلت لا يول
على تخصيص الصدقة بالزكوة بعد قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي
حتى يتكلم وعن المجنون حتى يعقل رواه ابو داود والنسائي والحاكم وصححه كمانى فتح القدير مع ضعف
الحديث وكون الحديث اى من ولى تيمال موثقاً على الاصح قوله وشبيب قد سمع من جده عبد الله
بن عمر قلت فيه تحقيق عمر بن شبيب عن ابيه عن جده -

باب ماجاء ان العجاير جبار وفي الركاز الخمس

قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس قلت عام فيما ركزه الله تعالى اذكره الناس

فوليعم المعدن -

باب ما جاز في الخمر

قوله عليه السلام اذا خمر متم فخذوا وحوالته قلت لما كانت القسمة يتضمن المبادلة
ونهي عن المحاقلة فدخل فيها الخمر فبقيتم على البيع وايضا ما يأخذه هو بدل عقد عليه الربواني
الاسوال الربوية حرام ولكن التناول بانه كان لبيت المال لا للرب الارض.

باب ما جاز في اعطاء الولقة قلوبهم

قوله وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة قلت وهو مذموم في حقيقته

باب ما جاز في المتصدق يرث صدقة

قوله عليه السلام صومي عمتا اخرج قلت فيه صل في وصول ثواب العبادة البدنية ولا يلزم
منه كفاية هذه الصوم لاحتمال ان يكون مقصودا لسؤال مطلق النفع لها.

باب ما جاز في كراهية العوفي الصدقة

قوله عليه السلام لا تعد في الصدقة قلت فيه دليل على عدم جواز الجبر على احد صورة ولا

معنى -

باب ما جاز في صدقة الفطر

قوله صاعا من طعام قلت محمول على الاستحباب او يراى بالطعام غير المخطئة كما في
سطر من صفحة ٥٠ او يقال قوله يخرج لا يستلزم وجوب قوله اني لا ارى مدين من سمرات الشام
تعد صاعا من تمر قلت صريح في كون الصاع اربعة امداد والمد رطلان فالصاع ثمانية رطلان
وهو مذموم الخفية وكان هذا بخبر من الصحابة ولم ينكره كان كالا جاع قوله عليه السلام مدان من
تمر او سواه صاع من طعام قلت فيه دليل الخفية وليست بل ايضا على ما في الحاشية الماضية
قوله فعدل الناس الى نصف صاع من بر قلت هذا رأى الراوى قوله ولم يذكره فيه من المسلمين قلت

المطلق يكمل على اطلاقه فوجب الجمع بينهما بالعمل بهما.

باب ما جاز لا تتقدموا الشهر بصوم

قوله من صام اليوم الذي شك فيه قلت اى بنية رمضان

باب ما جاز فى الصوم بالشهادة

قوله انى رايت الهلال قلت محمول على التيمم والغالب ان فى القصة كان الغيم

بقرينة تفرد الخبر والراه الناس.

باب ما جاز شهر اعيد لا يتقصان

قوله فهو تمام غير نقصان قلت هذا هو المعنى لانه عليه السلام مجتهد فى الاحكام الشرعية لا فى

الاحكام الحسابية.

باب ما جاز لكل اهل بلد رويهم

قوله فقال لا كهذا امر نارسول المصطفى عليه وسلم قلت معناه عن البعض فى الحاشية

وهو ان اختلاف المطالع يعتبر فلا يدرى من رويته اهل بلد الصوم على اهل بلد آخر فقلت قال ابن عباس

لا اى لا تكفى بروية معاوية ثقلك هذا حتى يثبت بجهة شرعية ويدل عليه قوله انت ايت ليلته

الجمعة فغاده انك اذ لم تر بنفسه واخبرت بروية الناس فهذا روية الناس بهذا الوجه من الاجابة

لا تكفى به والله تعالى اعلم بالصواب قلت لكن هذه الحاشية غير صحيحة لان قوله فغاده انك

اذ لم تر بنفسه يرويه ما فى صحيح مسلم وابى داود والنسائى من قول كريب بن نعم فى جواب ابن عباس

فالوجه ان الطريق غير موجب.

باب ما جاز فى كراهية الصوم فى السفر

قوله فشرى قلت الحكمة التشرىع فهو مخصوص صلى الله عليه وسلم واليوم لا يباح لاحد

باب ماجاء في الكفارة

قوله وقال مالك وسفيان والشافعي لا يصوم احد عن احد قلت وهو مذموم.

باب ماجاء في كفارة الفطر في رمضان

قوله فان اهل العلم قد اختلفوا في ذلك قلت فانه مسكوت عنه فامسأله قياسية

باب ماجاء في السواك للصائم

قوله رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا احصى يتسوك وهو صائم قلت فيه دليل الحنفية فان قوله مالا احصى يعني ان سواكه كان غير مقيد بوقت.

باب ماجاء في الصيام لمن لم يعزم اليل

قوله عليه السلام من لا يكبح الصيام قبل الفجر فلا صيام له قلت محمول على غير رمضان والتطوع والتذلل المعين ثم الحديث موقوف.

باب ماجاء في افطار الصائم التطوع

قوله عليه السلام فلا يفتركم قلت الحديث متكلم فيه او لا ثم يحل عدم الضرر عدم الاثم بعد زخيفت قوله عليه السلام فاني صائم قلت فيجب جواز النية بالنهار

باب ماجاء في ايكبال القضاء عليه

قوله عليه السلام اقضوا يوم اخر مكانه قلت فيه حجة في وجوب قضاء التطوع والقرينة على التطوع سواها اياه والالم تالاولا كان لها حاجة الى السؤال لظهور حكمه والارسل لا يضر

باب ماجاء في كراهية الصوم في النصف الباقي

قوله لا تقدموا شهر رمضان الصيام قلت وقد جاء فضل في ذلك فالاولى ان

يقال ان من فضل يوم لا يكره ومن وصل يكره

باب ماجاء في كراهية صوم يوم الجمعة وحده

قوله لا يكره ان يحق يوم الجمعة قلت بان يعتمد غير القرينة قرينة وهو معنى الكراهية فهو سهو ولا دخل ولا يكره وهو محل قول بعض الخفية انه لا يكره.

باب ماجاء في صيام ست ايام من شوال

قوله ولحق هذا الصيام برضان قوله ان صوم ست من شوال مثل رمضان في الثواب

باب ماجاء في فضل الصوم

قوله عليه السلام وتخلون ثم الصائم الطيب عند الله من ربح المسك قلت لا يزول بالسواك لان سببه النجار الصاعد من المعدة الخالية.

باب ماجاء في كراهية صوم ايام التشريق

قوله عليه السلام يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق عيد لنا اهل الاسلام قلت هو باطلا لا يشمل المتمتع اما صوم عرفة محمول على خلاف الاول.

باب ماجاء في كراهية الجماعة للصائم

قوله عليه السلام افطر الجماعة واحجم قلت ما دل بالاجماع.

باب ماجاء من الرخصة في ذلك

قوله اتجم رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم وهو محرم صائم قلت في حجة الجهور.

قوله ان السبب صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم اتجم بين مكة والمدينة وهو محرم صائم قلت فيه حجة الجهور.

باب ماجاء في كراهية مباينة الاستنشق للصائم

قوله عليه السلام وبلغ في الاستنشاق الا يكون صائماً - قلت لو دخل الماء من غير صنعه لا يفسد وان لبصغته لفسد بالصالح شامى ص٥٥

باب ما جاز في الاعكات

قوله صلى العجزة ثم دخل في معكفة قلت يحل فخر العشرين -

باب ما جاز في من اكل ثم خرج يريد نفرا

قوله فقال ستة ثم ركب قلت يحل كونه ستة ثمانية باجتهاده فلا يقوم حجة على ما يقول به
تمسكاً به ليس مسافراً حقيقته فلم يوجد المنيح فلم يتج الا فطار فان الدعا على علق الفطر على اسفر
لا على عنقه لاسيما والمحدث ضعيف -

باب ما جاز في قيام شهر رمضان

قوله على ما روى عن علي وعمر وغيرهما من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عشرين ركعة قلت
في عمل الصحابة بالعشرين في التراويح -

باب ما جاز في حرمة مكة

قوله عليه السلام فان احذر خص لقتال رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه وسلم
قلت في ظاهره دلالة على ان مكة فتحت عنوة -

باب ما جاز في الحج بين الحج والعمرة

قوله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك بعمرة وحجة قلت فيه دليل لقراان النبي
صلى الله عليه واله وصحبه وسلم وكونه افضل

باب ما جاز في فضل التلبية وانحر

قوله عن ابي حازم قلت اسم سلمان اراده -

باب ما جاء في السرّاء والخنين للحرم اذا لم يجدوا زواطين
قوله عليه السلام وقطعها أسفل من كعبين قلت وقاس ابو حنيفة به السرّاء على
الخنين في القطع -

باب ما جاء ما يقتل المحرم من الدواب

قوله عليه السلام والكلب العقور قلت وفي معناه الذئب قوله يقتل المحرم السبع
العاوي قلت معناه عند الخنيفة العاوي ابتداء والقرينة عليه قيد بالعاوي والكلبي السبع الذي
يبتدأ بالاذى فحكمه حكم الكلب فعند الخنيفة يجوز قتل الذئب لا الاسد
باب ما جاء في الرخصة في ذلك

قوله ان السبع صلى الله عليه واله وصحبه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم قلت فيه حجة
الخنيفة وما يدل حديث التزويج وهو حلال انه ظهر امر تزويجها وهو حلال
باب ما جاء في اكل الصيد للحرم

قوله عليه السلام صيدا لكم حلال وانتم حرم ما لم تصيدوه او يصيد لكم قلت اي لا بكم
عند الشافعية ولا بكم اذ نخوه كالاغنام والدالة والاشارة عند الخنيفة مع كون الحديث
مرسلا غير حجة عند انهم قوله عليه السلام انها هي طعمته اطعموها الله قلت فيه دليل الخنيفة في حل
ما صيد لاحد لا بامره -

باب ما جاء في كراهية لحم الصيد للحرم

قوله فاحدى له حمارا وحشيا فرده عليه قلت معناه كان حيا فلا يضر الخنيفة وما روى لحم
حمار وحش فهو غير محفوظ كما صرح بالتريدي

باب ما جاء في سبب البحر للحرم

قوله عليه السلام كلوه فانه من صيد البحر قلت يحل انهم كانوا غير محرمين ومعنى صيد البحر اى
اى فى حكمه فى عدم اشتراط الذبح والحديث ضعيف

باب باجار فى الضيع لصيها المحرم

قوله قال نعم قلت يحل ان يستبطنوا ازالا كل من كونه صيداً مع ان لا يستلزم ادا وجوب
البحر ان يفتق عليه.

باب باجار فى الصلوة بعد العصر وبعد المغرب فى الطواف لمن يطوف

قوله عليه السلام لا تمنعوا احطاط بهذا البيت وصلى قلت نهى للمنعين لا اذن للمصلين
والجاء لنا حديث عمر لا تى خصوصاً اطلاق النهى عمومًا.

باب باجار فى فضل الحجر الاسود والركن المقام

قوله عليه السلام فسودة خطايا بنى آدم قلت كما تبست القرارة عليه صلى الله عليه واله وصحبه
وسلم باخلال بعض المصلين فى الطهارة.

باب باجار ان منى منى من سبق

قوله عليه السلام منى منى من سبق قلت فيه تايد لذهب ابى حنيفة فى ان ارض الحرم
موقوفة.

باب باجار ان عرفه كلهم موقوف

قوله عليه السلام حجى عن ابيك قلت هو باطل اذ حجة الخنيفة قوله عليه السلام حلق ولا حرج
قلت اى لا اثم ولو عمل على الجناية يحل الخصوص فانه واقعه حال المقدم هو الكلى.

باب باجار فى تقديم النعقة من جميع ببل

قوله عليه السلام ترموا بالحجرة حتى تطلع شمس قلت فيه دليل لخنيفة.

باب ماجاء في الاشتراك في البدنة والبقرة

قوله عليه السلام البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة قلت فيه تجزأه قوله في الجزأ عشرة قلت غريب ثم ليس فيه تصریح باذن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

باب ماجاء في اشجار البدن

قوله ويقول ابو حنيفة هو مشقة قلت هذا ما لم اظفر فيه على دليل شاف.

باب ماجاء في تغليب الغنم

قوله يرون تغليب الغنم قلت فيه ما قلت في السائمة السابقة.

باب ماجاء في ركوب البدنة

قوله عليه السلام اركبها قلت واقفة حال ويمكن ان يكون الرجل مضطراً

باب ماجاء في الطيب عند الاحلال قبل الزيارة

قوله طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان يحرم قلت فيه دليل الخفية على المساكينة.

باب ماجاء في حج الصبي

قوله قلنا نلبى عن النساء قلت اى بنهر لا ان النساء لا يلبين.

باب ماجاء في العمرة واجبة هي ام لا

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة واجبة هي قال لا قلت فيه تجزأ الخفية

باب ماجاء في الذي كل بلح فيكسر ويعرج

قوله عليه السلام من كسر وعرج فقد حل قلت فيه تجزأ الخفية في كون الاحصار بعداً وغيره

من غير اشتراط

باب ماجاء في الماشترطي في الحج

قوله قال نعم قلت محمول على الذنب

باب منه

قوله انه كان يكر الماشترطي في الحج قلت فيه حجة الخفية -

باب ماجاء ان العتارن يطوف طوافاً واحداً

قوله فطاف بها طوافاً واحداً قلت اى وقت قدمه مكة كما في الحديث الاتي الدال على

كونه قبل اكل وتاويله عند الخفية انها كانا كالطواف الواحد -

باب ماجاء في المحرم يموت في احرامه

قوله عليه السلام ولا تحمروا راسه قلت مخصوص عندنا به ووديلنا ما في الموطأ للامام

محمد بن ابن عمر كفن ابنه وقد مات محرماً وقد نحر راسه

باب ماجاء في المحرم يحلق راسه في احرامه عليه

قوله عليه السلام واظمم فراقين ستة مساكين قلت دليل على ان لكل مسكين نصف

صل في محال وجوبه كالمين وغيره -

باب ماجاء في الرخصة للرعاة ان يرموا بواو ويدعيو ما

قوله رخص رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه وسلم لرعاة الابل في البيوتات ان يرموا

بواو ويدعيو ما وجب عندنا ما الرمي وجبه فمعناه على مذهبننا انهم يرمون يوم التمتع حين يذهبون

للحرمى وياتون بعد المغرب من الحادى عشر فيرمون للحادى عشر في الليلة لان الليلة تابعة لليلة

ومتدرخصوا في الرمي بالليل ثم يرمون للثاني عشر بعد الزوال فاجتمع الرميان في يوم

واحد ابتداء من الغروب الى الغروب كما حو في سائر الاحكام سوى الحج -

باب

قوله كان يهين بالزيت وهو محرم قلت دل على ان الزيت ليس بطيب لكن الحديث ضعيف لا اجل فرق.

باب ما جاز في الاحت على الوصية

قوله الا وصية مكتوبة عنده قلت قال الجمهور ان نفس المكتات غير واجب لقوله عليه السلام لا يكتب.

باب ما جاز في تقبيل الميت

قوله ان النسب صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت قلت تدل على كون الموت حدثا ويكمل كونه بعد الغسل على قول انه جثث لانه حيوان ومموت يتنجس بالموت. اما قوله عليه السلام لا نجس حيا ولا ميتا اي نجاسة وانته بخلاف الكافر فانه لا يطهر بالغسل حتى لو وقع في البيرة نجسها.

باب ما جاز في غسل الميت

قوله وضفرنا شعره ثلثة قرون قلت هذا من راين ولم يثبت كونهن من اهل الاجتهاد

باب ما جاز في الغسل عن غسل الميت

قوله عليه السلام عن غسل الغسل من حمله الوضوء قلت محمول على الذب ما الوضوء فعناه من اراد اكمل.

باب ما جاز في ائشي امام الجنازة

قوله رايت النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وابا بكر وعمر يشون امام الجنازة قلت كلها احاديث فعلية وائشي خلفها فيه احاديث قولية تحمل العمل على واقعة خاصة لمصلحة.

باب ماجاء في أمشي خلفنا الجنائزة

قوله وسخت محمد بن سميع يضعف حديث أبي ماجه قلت في باب المصاحبة اليه دليل لقوة الحديث في نفسه واليثناني الباب ما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً عن صلى على جنازة فله قيراط ومن اتبعها حتى يوضع في القبر فله قيراطان وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال أمشي رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم حتى مات الا خلف الجنائزة كذا في الحاشية على الترمذي ١٢٨٥

باب ماجاء في تكلي احد

قوله ولم يصل عليهم قلت هذا الثاني ولقد تم المبحث عليه الذي سياتي قريباً من الصلوة على حمزة -

باب ماجاء في القراءة على الجنائزة بغائصة الكتاب

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنائزة بغائصة الكتاب. وقوله الصحيح عن ابن عباس قوله من السنة القراءة على الجنائزة بغائصة الكتاب قلت ما انكر وقوعه احد من الكلام في كيفية النية فهي سكوت عنها تتحمل التلاوة والدعاء ثم الحديث المرفوع ضعيف والموقوف يحمل السنة الاجتهادية -

باب ماجاء في كراهية الصلوة على الجنائزة عند طلوع الشمس عند غروبها

قوله او تقبر منهن موتات قلت معناه الصلوة -

باب ماجاء في يقوم الامام من الرجل والمرأة

قوله تقوم حيال رأسه وقوله تقوم حيال وسط السرير قلنا واتفقنا على انها في وقت لم يثبت

القصده -

باب ما جاز في ترك الصلوة على الشهيد
قوله صلى على حمزة قلت وعلما بنا اجتو بالصلوة على حمزة -

باب ما جاز في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي
قوله عليه السلام ان النجاشي قد مات فقوموا فصلوا عليه قلت هي خاصة به عندنا
بدليل ترك السلف ذلك ولو كانت سنة يعطونها أو شئ ذلك يقال في الصلوة على القبر والصلوة
بعد الصلوة على الجنازة -

باب ما جاز في تسوية المصبر
قوله ان لا تدع قبر شرفا الا سويته قلت اى عالميا فالسوية جعله غير عال -

باب ما جاز في الدفن بالليل
قوله فاخذوه من قبل القبلة قلت فيه دليل الخفية

باب ما جاز في المديون
قوله هو على قلت وعد وليس بضمان بدلالة قوله عليه السلام بالوفاء -

باب ما جاز في رفع اليدين على الجنازة
قوله فرفع يديه في اول تكبيرة قلت فيه حجة الخفية

البواب التكاح

باب ما جاز في الوليمة
قوله فاني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قلت محمول على المعجل -
باب ما جاز لاكلح الابولي -

قوله عليه السلام لا يملك الابولى قلت عام مخصوص منه البعض ومحمول على غير البالية
قوله فان اشترى واذا السلطان ولى لمن لا ولى له قلت غير محمول على ظاهره الاولياء ان
وجودها معا فالأحكام باطلة معاً وان متعاقبا صح الاول بالاجماع فياويل ان السلطان
يتخذ في صورة التعاقب النكاح الصحيح بهذه هي ولاية والله اعلم النظر في باب ما جازني
الولين يزوجان ص ١٣١

قوله عندى الصحيح قلت يفهم منه ان حديث غير الاحفظ قد يرجح على حديث الاحفظ
لقرآن خارجية في بعض الاوقات وقديس الى هذه القاعدة حاجته في الفقهيات قوله
ابن جرير قلت هو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جرير فجد المجيد وعبد الملك يشتركان
في كونها ابن عبد العزيز وان كان كل عبد العزيز متغايرين
باب ما جازني استيثار الكبر والشيب

قوله عليه السلام لا يملك الشيب حتى تستامر ولا يملك الشيب حتى تستاذن قلت
فيه دليل الخفية في ان مدارا الجبر الصغر قوله عليه السلام الايم احق بنفسها من ليها قلت
فيه دليل الخفية في عدم الجبر ان النكاح بلا ولى جائز.

باب ما جازني اكره اليتيم على التزويج

قوله وان ابنت فلا جواز عليها قلت فيه دليل الخفية في عدم الجبر.

باب ما جازني مهر النصار

قوله فاجازته قلت محمول على المعجل او كان قبل التقدير بعشرة قوله عليه السلام
زوجهما بما عاك من القرآن قلت الباء للسببية ومحمول على مذهب المتأخرين
باب ما جازني الرجل يعق الامت ثم تزوجها

قوله وجعل عقبتها صداقتها قلت خاص صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

باب ما جازني المحلل والمحل له

قوله لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم المحلل والمحل له قلت الحديث

ويل على صحة النكاح والالم ثبت التحليل قوله نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم
عن المتقة وعن يوم الحمر الابدية من خير قلت كانت حلالا قبل خيبر فحرمت فيها ثم اجمعت
عام الفتح فلم حرمت الى الابد.

باب ما جازني في الشرط عند عقد النكاح

قوله عليه السلام ان احق الشرط ان يبنى بها ما استحلتم بنوا الشرع قلت
اي من المهر وغيرهما ما يقتضيه العقد دون ما يحتاج مقتضاه حديث كل شرط ليس في
كتاب الله ودون سائر الشرط بل الشرط تفسد لان النكاح من العقود وغيرها
المعاضات -

باب ما جازني في الرجل يلم وعنده عشرة نسوة

قوله حدثت عن محمد بن سويد الثقفي قلت الواسطة مجهول فالحديث بالطريقين غير
ثابت فلا يضر الخفية في التخيير او يقال معنى التخيير هو الاختيار الا قدم وكذا في الحديث الآتي
فان هذا يتوقف على تذكره والدليل لنا ان بقاء النكاح له حكم الحدوث فكما لا يصح الحدوث
لا يصح البقاء فانفسخ نكاح ما بعد الالزاع والالزاع كونه انتمى في نكاح رجل واحد ولو في
بعض الاوقات قبل التخيير وقيل ان كلامه توقف قلنا التوقف يكون فيما يحتمل الصحة واذا
ليس فليس

باب ما جازني في الرجل يسبي الامة ولها زوج بل كل وطئها

قوله الاما ملكت ايسا كم قلت واشترط عندنا الاحتلاف له ارين

باب ماجاء في كراهية مهر البغي

قوله نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم عن ثمن الكلب قلت حين لم يكن الانتفاع جازا لبيع.

باب ما جاء لا يخطب الجبل على خطبة اخيب

قوله ولم يجبل لها سكنى ولا نفقة قلت لم يقبلها الصحابة.

باب ماجاء في العزل

قوله وقال مالك بن انس تمام الحركة في العزل لا تتأمر الا مرة قلت بهو المذهب عندنا.

باب ماجاء في القصة للبكر والشيب

قوله اقام عندنا سبعا قلت وقالت الخنفية ان يقيم عند غيره سبعا بديل لاحاديث العامة وهذا الحديث يحتل بوجهين فيرجح الحكم على المحتمل.

باب ماجاء في الزوجين المشركين يلم احدهما

قوله وكلح جديد قلت فيه دليل اخنفية

باب ماجاء لا تحرم المصته والمصتان

قوله عليه السلام لا تحرم المصته والمصتان قلت منسوخ بديل قوله تعالى ارضعنكم قوله وصار الى خمس ضعات قلت واذا ليس في القرآن خمس علم انه نسخ.

باب ماجاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

قوله فاعرض عني قلت لا اعرض وليس على عدم كون قول المرأة الواحدة حجة والا

لما سأل عن السكوت -

باب ما جاز في الامة تتق ولها زوج

قوله ولو كان حرام لم يجرى ما قلت لا دليل عليه - قوله كان زوج بريرة حرام فخير ما

رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قلت فيه دليل بحقيقة -

باب ما جاز ان الولد للفراش

قوله عليه السلام الولد للفراش وللعاهر الحجر قلت فيه دليل بحقيقة في ولد الغائب

باب ما جاز في الغيبة

قوله وجاز ليكني ابا الصلت قلت فيه تحقيق ابني الصلت -

باب ما جاز في كراهية ان تسافر المرأة وحدها -

قوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا ثلثة ايام

فصاعدا ولا معها ابواها الخ قلت فيه دليل بحقيقة - وكج بين الثلثة والواحد الاطلاق في وقت
الفتنة -

ابواب الطلاق

واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

باب ما جاز في المطلقة ثلاثا لا سكر لها ولا نفقة

قوله فكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة قلت فيه دليل بحقيقة -

باب ما جاز الاطلاق قبل النكاح

قوله وروى عن ابن مسعود قال في المنصوبة قلت فيه دليل بحقيقة انها تطلق

باب ما جاز ان اطلاق الامة تطليقتان

قوله عليه السلام وعدتها حيفتان قلت فيه دليل تفسير القرآن الطلاق والعدة بالنكوة
للابالزوج-

باب ما جاء في الخلع

قوله ان تعد بحقيقة قلت اى جنب الحيف لا الشهرة-

البواب البيوع

باب ما جاء في بيع المدبر

قوله فباعه النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قلت ياؤل عندنا بالمقيد قوله عام

الاول فى اماره ابن الزبير قلت اى سنة اولى من امارته قوله ذكره قوم من اصحاب
السنة صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وغيرهم بيع المدبر الخ قلت فيه دليلنا-

باب ما جاء في كراهية تلقى البيوع

قوله عليه السلام فان تلقاه الشان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا

ورد السوق قلت ان ثبت رفع هذه الزيادة فيحل على الشرط لعدم خیار الغبن
بدليل لا خلافة

باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزانية

قوله والمزانية بيع الثمر على رؤس النخل بالتمر قلت شامل باطلاقة عنده المحققية

خمس اوسق - قوله نهى عن ذلك قلت عند السلت من الخطأ تحرز عن الرية وعلل النهي
بكون احد المتجانسين افضل للمضاربة كما نقل عن مالك بن انس من كراهية التفاضل بين
البر والشعر كما ساقى فى باب ما جاء ان الخطأ بالخطأ الحسن هذا الكتاب على النهي عند

الجمهور التفضل لا الافضلية لاشتماءها بحديث جيدها وروياها سوارو التمر بالربط
تختلف فيه والاقوى فيه مذهب الصابرين وليلاً -

باب ماجاء في كراهية بيع الثمرة قبل ان يبرؤ وصلاحها
قوله نهي عن بيع العشب حتى يسوق قلت هذا وامثاله منهي عنه لاجل الاشتراط
عنه الخفية -

باب ماجاء في كراهية بيع الغرر
قوله وبيع الحصاة قلت نهي عنه لتعلق الملك بالخطر تفصيل حكمه ما في الحاشية
وتحريره ان مدار البطلان بسبب الغرر بغير حاجة وان دعت حاجة الى ارتكابه ولا يمكن
الاحراز عنه الا بشقة او كان الغرر تحييراً جاز البيع آه كلام الطيبي باختصار قلت في الحاشية
تفصيل حكم بيع الغرر -

باب ماجاء في كراهية بيع ما ليس عنده
قوله عليه السلام ولا ربح المظنين قلت اختلف في المنقول او غيره -

باب ماجاء في كراهية بيع الولاء وهبته
قوله نهي عن بيع الولاء وعن هبته قلت لعدم صلاحية الملوكية فيه وعن هذا لا
يورث وهو مذموم -

باب ماجاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيته
قوله نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته قلت فيه وليلاً - قوله عليه السلام بالحيوان
اثنين بواحد لا يصلح نساء لا باس به يداً بيده قلت فيه وليلاً -

باب ماجاء في بيع العنان بالخيار الملم يخرق

قوله عليه السلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يختارا قلت الأقوى في المسئلة
عندي مذهب الشافعي الموافق لظاهر الحديث.

باب ما جازمين يندع في البيع.

قوله أجز عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فيها قلت هذا الحجر
لنؤي فلا يصير الحفنة قوله عليه إذا بايعت قتل باؤا ولا خلايته قلت يدل على نفى خيار
العقب.

باب ما جاز في المصرة

قوله عليه السلام فهو بالخيار ثلثة أيام قلت اى خيار الشرط كما يدل عليه لفظ ثلثة
أيام لا خيار للعقب لا تخفاه بالدليل السابق قوله عليه السلام صاعاً من طعام قلت اى
صاعاً مثلاً.

باب ما جاز في اشتراط ظهر الدابة عند البيع

قوله واشترط ظهره الى امله قلت الاشتراط اللغوى ينفى الاشتراط الاصطلاحي

باب الانتفاع بالزمن

قوله عليه السلام الظهر يركب اذا كان مرعونا قلت اذا لم يكن مشترطاً او معروفاً

باب

قوله عليه السلام ضج بالشاة قلت فى الحاشية دليل على ان بيع مال الغير
بلا اذنه موقوف على اجازته فلما جاز صح كما هو مذهب الحنفية وحجة على من لم يجوزه آه و
مرسل التابى مقبول والحديث الآتى عن عروة البارقي غير مرسل فهو حجة على الكل.

باب ما جاز في المكاتب اذا كان عنده ما يؤدى

قوله عليه السلام من كاتب عبده على مائة اوقية فادبها الا عشرة اواق
او قال عشرة دراهم ثم يخرج فهو رقيق قلت فيه دليل ابي حنيفة - قوله عليه السلام اذا كان
عند مكاتب احدكم ما يودى فتعجب - منه قلت لا يضر الحنفية لان الاحتجاب غير الاستمرار
باب ما جاء اذا نكس للرجل غريم فخير عنده متاعه

قوله وقال بعض اهل العلم هو اسوة الغرما قلت واو الحديث لكن لا يثنى التاويل
في بعض الفاظ الحديث كما في ابن ماجه -

باب ما جاء في النهي للمسلم ان يذبح الى الذمي الخمر بهيمة
قوله وخص بعضهم في ظل الخمر اذا وجد قد صار خلا قلت وهم الحنفية ابا حنيفة لم يحلوا
الحديث على الزجر -

باب قوله وقال ان كان له عليه دراهم فوقع له عنده وانا فيليس له ان يحبس بكان
دراهمه الا ان يقع عنده وراهم فله حيث يشاء ان يحبس من دراهمه بقدر ماله عليه قلت
وبدون ذهاب الحنفية لانه ليس بخيانة والمواد بالحبس التملك والافا بحبس بطريق الرهن جائز
في كل شيء -

باب ما جاء ان العارية مؤداة

قوله وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي وغيرهم ليس على صاحب العارية ضمان الا ان
يخالف قلت ولا يضرهم الحديث لان الاداء غير القضا -

باب ما جاء اذا اختلف البيعان

قوله عليه السلام اذا اختلف البيعان فالقول قول البايع قلت بتحصيل البائع
عند الحنفية لان كونه مدعيان ظهر لكونه طالباً للثمن الذي هو الاظهر في المقصودية في التجارة و

والنظر مانی الهدایة فی فہرست حدیث

باب ماجاء فی بیع فصل الماء

قوله نهی النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وصحہ وسلم عن بیع الماء قلت سوا رکاب مقصوداً بنفسه
کما فی ہذا الحدیث او یغیرہ کما فی الحدیث الآتی وفي الماریل تفصیل

باب ماجاء فی ثمن الکلب

قوله علیہ السلام کسب الحجام خبیث ومهر البغی خبیث وثمن الکلب خبیث
قلت انجبت کلی شکک ادناه خلاف الاولی والکلب یراد به غیر المتنع به بالفعل او بالقوة
او قبول الاذن فی اقتناءه وعلی التنزیہ کما فی السنور اجماعاً۔

باب ماجاء فی کراهیة ان یفرق بین الاخوان او بین الوالدة وولدہا فی البیع

قوله علیہ السلام رده . رده . قلت الروی فی صحیح البیہق

باب ماجاء فی کراهیة بیع الطعام حتی یتذوقہ

قوله علیہ السلام من ابتاع طعاماً فلا ینعه حتی یتذوقہ قلت وبقیاس علیہ

المنقول۔

باب ماجاء فی بیع الخمر والنہی عن ذلک

قوله علیہ السلام احرق الخمر واکسلہ لئلا ینان قلت محمول علی ابتداء التحريم للتبذیر

قلت سئل رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وصحہ وسلم ایخذ الخمر خلا قال لا قلت محمول علی
الزجر والتبذیر علیہ مانی الحاشیة من اطلاق حدیث نعم لا دام الخمر رواہ مسلم
وخصوص حدیث خیر حکم غل خمر کم رواہ البیہقی۔

باب ماجاء فی اختلاف المواشی بغیر اذن الارباب

قوله وقال علي بن المديني سماع الحسن بن سمرة صحيح قلت فيه سماع الحسن عن سمرة

باب في كراهية الرجوع من الهبة

قوله عليه السلام العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه قلت لا يضر الخفية لانهم قائلون بالحرمته مع الصحة والنفاذ.

باب ما جاز في العرايا والرخصة في ذلك

قوله انه خص في العرايا في ما دون خمسة اوسق قلت هذا اقوى وقول ابى حنيفة احوط

باب ما جاز في الرجحان في الوزن

قوله ومنابر اول قلت فيه شرار السراويل.

باب ما جاز في مطل الغني ظلم

قوله عيسى بن مال سلم قوى قلت فيه ويل الخفية.

قوله عليه السلام ان الله هو المسعر قلت فيه حرمة التسعير.

باب ما جاز في استقراض البعير والشيء من الحيوان

قوله وكراهيةهم ذلك قلت وهو مذموم ابى حنيفة ووليد في الباب.

من كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسمة وقياس الاستقراض على النسبة قوله رابعيا قلت وهو الذي القى رابعية.

ابواب الاحكام

عن رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه وسلم.

باب ماجاء في هدايا الامراء

قوله عليه السلام ^{تضمن} شيئا بغير اذني قلت اى بغير الشرع لان اذن الحكم تحليل الحرام -

باب ماجاء في التشديد على من يقضى له شيء ليس له ان يأخذه
قوله عليه السلام فلا يأخذ منه شيئا قلت يدل على عدم كونه حلالا على عدم كونه

ملوكا -

باب ماجاء في ان البينة على المدعى واليمين على مدعى عليه
قوله عليه السلام فللك بيمينه قلت ترتيب قوله فللك بيمينه على عدم البينة عند المدعى يدل عدم كون يمين المدعى حجة ولو مع الشاهد الواحد وهذا اقوى سنداً من حديث اليمين مع الشاهد -

باب ماجاء في العبد يكون بين جليلين فعق احداهما نصيبه
قوله عليه السلام والا فقد عتق منه ما عتق قلت هذا الخبر يؤيد الخفية في تجزئ العتق
والجزء الاخر الذي في الحديث لا اتي من تسمة التضمن والاستعارة بين اليسار واليمين
مما لو بدأ الجمهور ولكن الخفية ان تجيب بوالان الضمان لما كان على خلاف القياس خصه
بالذكر والاستعارة في كل حال يوافق القياس فلم يمتح الى ذكره ومنه قول ايوب والله اعلم ان هذه الزيادة من نافع ربما قاله ربما لم يقل

باب ماجاء في العمري

قوله عليه السلام العمري جائزة لاهلها قلت فيه حجة ابي حنيفة

باب ماجاء في الربوي

قوله ولم يحجزوا الرقبى - قلت تفسير الرقبى الغير بالجائزة ان يعلق الملك على الموت
والتي اجيزت هي المملوكة حالاً مع شرط الهود -

باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في الصلح بين الناس
قوله عليه السلام الا صلحاً حرم حلالاً او اهل حراماً قلت اى صلحاً بشرط فيه ترك
الحلال كالحرام فقول ما يجوز -

باب ما جاز في الرجل يضع على حائط جاره خشباً
قوله عليه السلام اذا استاذن احدكم جاره ان يغرز خشبته في جداره فلا يمنعه -
قلت هي تنزيه -

باب ما جاز في الطريق اذا خالف فيه كم يحل
قوله اجعلوا الطريق سبعة اذرع قلت ليس هذا شرعياً بل المدافع على الحاجة -
باب ما جاز في تحجير الغلام اذا افرقا

قوله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تحير غلاماً بين ابيه امه
قلت واقعة خاصة لا يدري اكان بالغاً او غير بالغ

باب ما جاز في حب بلوغ الرجل المرأة
قوله ان الغلام اذا استكمل خمس عشرة فحكمه حكم الرجال - قلت وهو مفتق

به عندنا - قوله فان لم يعرف سنة ولا احتلامه فالانبات يعني العانة قلت
ولاياباه قواعد تالاة تحسين لا بد منه عند عدم علم اليقيني -

باب ما جاز في من يعيق مماليكه عند موته وليس مال غيرهم
قوله ثم اشترع بينهم فاعتق اثنين واربعاً قلت منسوخ عند المحققين -

باب ماجاء في من ملك محرم

قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم فهو محرم قلت فيه حجة ابي حنيفة رضي الله عنه في تعميم

ذي حرم

باب ماجاء من زرع في ارض قوم بغير اذنبهم

قوله عليه السلام من زرع في ارض قوم بغير اذنبهم فليس له من الزرع شيء وله نفقة -

قلت للام لا انتفاع وكل لا للملك عندا خفقتة قالوا ايها الزرع لكن لا يحل لا انتفاع منه الا
بعت در النفقة -

باب ماجاء في الشفعة

قوله عليه السلام جاز للدار الحق بالدار قلت فيه دليل ابي حنيفة والجار مطلق -

باب ماجاء في الشفعة للغائب

قوله الجار الحق في الشفعة في نظر ان كان غائبا اذا كان طريقها واحدا قلت للمفهوم للشرع عندا خفقتة

باب اذا حدث الحدود ووقع السهام فلا شفعة

قوله عليه السلام اذا وقعت الحدود وصرفت الطريق فلا شفعة قلت معناه لا شفعة للسبب

وفعالتوهم ان القسمة ثبتت بها الشفعة كالبيع لما فيه من معنى التملك من كل واحد من الشريكين للآخر
او معناه في الشفعة السابقة وفائدة دفع توهم تقدم هذا الشريك بعد القسمة على الجار -

باب ماجاء في القسمة وضالة الابن والغنم

قوله عليه السلام والانا تبتع بها قلت محمول على فقره لا قاطع قوله وكان ابي كثير المال قلت

جوابه انه لعله كان فقيرا اذ ذاك ولعله خاص به والجاوب عن الاحتجاج بقصة علي ان عليا انما كان
الصداقات الواجبة المقصودة حراما عليه ون غير المقصودة -

باب ماجاء في الوقت

قوله قال ابن عوف - قلت لعلاء بن عون لان ابن عوف ليس في غير العصابة

كما يعلم من التقریب

باب ما ذكر في احياء ارض المواس

قوله عليه السلام من حي ارضا ميتة فهي له قلت اي باذن الامام عند ابي حنيفة

ودليله ما في الحاشية من واية الطبراني من حديث معاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس الامر الا ما طابت نفس امامه به قوله عليه السلام وليس بعرق ظالم حتى قلت ظاهر الاضافة يعني كون هذا العرق مملوكا للظالم -

باب ماجاء في القتل

قوله عليه السلام ما لم تنله خفاف لابل قلت دل على ان الاستقطاع والاحياء

مخصوص بالتمتع بلصالح العامة ودل الحديث على ان الاحياء لا يجوز الا باذن الامام والالتمتيز عنه فافهم

ابواب الديات

باب ماجاء في الدية كم هي من الابل

قوله قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في دية السخطاء عشرين انة مخاض عشرين

بنى مخاض ذكورا وعشرين بنت لبون وعشرين جذعة وعشرين حقة قلت في حجة الحنفية قوله

عليه السلام من قتل متعمدا رفع الى اولياء المقتول فان شاؤا قتلوا وان شاؤا اخذوا الدية قلت

ظاهره يدل على تخيير اولياء المقتول ايضا يدل على كون هذه الدية اتماتا وتاويل الاول بعينه

والثاني يمكن ان يقال فيلزم الدية كانت فختلف في الوقائع المختلفة ولم يعلم الله من ذلك ما هو فافهم

حديث ثبت التقر عليه عند مجتهد حكم به

باب ما جاز في الدية كم هي من الدرهم

قوله لا جعل الدية اثني عشرة الفا - قلت هذا الاختلاف اوزان الدرهم -

باب ما جاز من رضى راسه بغيره

قوله وقال بعض أهل العلم لا قود الا بالسيف قلت الوجه نقله في هذا المجلد ان هذا القتل كان للقتل

باب قولان النبي صلى الله عليه وسلم دوى العامرين بديه المسلمين كان لهما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليهما أنه وصحبه وسلم قتل فيه تجزئ حقيقته في ان دية أسلم والذمي سواء قوله عليه السلام ومن قتل له

قتيل فهو بمنزلة النظرين اما ان يقتل ما لا يقتل قلت مصرح في مذاهب الجمهور قوله عليه السلام اما ان كان

صادقا قتلته وثلث النار قلت معناه عندي صادق في قلب الولي فله الاكل قتله ديانته -

باب ما جاز لا يقتل مسلم بكافر

قوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافر قلت محمول عندنا على الحرب ان تؤهم احدكونه غير مفيد

اجيب بجملة على المستأمن - قوله عليه السلام دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن قلت منسوخ عندنا

باب ما جاز في الرجل يقتل عبده

قوله عليه السلام من قتل عبده فقتلناه قلت محمول على اسياتته -

باب ما جاز في القاتلة

قوله عليه السلام تحلفون خمسين يمينا قلت الهزة عندنا نذنا نكار قوله فبئركم يومئذ خمسين يمينا -

قلت اي عن الظن -

البواب الحدود

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم -

باب ماجاء في من لا يجب عليه الحد

قوله وعن الصبي حتى يشب. قلت فيه حجة في سقوط الزكوة عن الصبي قوله ولا تعرف للبحسن
سما عا من علي ابن ابي طالب قلت فيه الكلام في سماع الحسن عن علي -

باب ماجاء في التلقين في الكد-

قوله قال لما عزين مالك اتحت بالغي عنك. قلت لعله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم
سأله للتكليف القاذف ثم سكت فاقربا عزمه -

باب ماجاء في دلاء الكد عن المقرن اذا رجع

قوله فامر به في الرابعة قلت فيه دليل على ترتيب الرجوع على الاقرار اربع اقبلة قوله ولم يقل
فان اعترف بالرجع مرات قلت انما لم يقل بناء على المشهور المعلوم

باب ماجاء في تحقيق الرجم

قوله او كان حمل. قلت كان مذموم عمر -

باب ماجاء في الرجم على الشيب

قوله وتقرىب عام قلت هذا ليس بخبر عننا قوله عليه السلام اذا زنت لامته فاجلدوه
قلت اسناد الى السببك كان هذا انا به - قوله عليه السلام الشيب بالشيب جلد مائة ثم الرجم
قلت منسوخ بدليل حديث ما عزالذي يتنازع عن هذا الحديث بقرين يكون هذا الحديث في ابتداء
مشروعية الكد -

باب ماجاء في رجم اهل الكتاب

قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم يهود يا ويهودية قلت منسوخ عند اخفية

باب ماجاء ان الكد وكفارة لاهلها

قوله عليه السلام فهو كفارة له قلت للخففة ان يقولوا انها تكون كفارة لاصل الاعمال يتعاقب
على ترك التوبة لان ترك التوبة ذنب آخر يقع عليه العقاب لقوله تعالى ومن لم يتنبأ وانكسبهم انظروا

باب ما جاز في اقامة الحد على الامار

قوله اقيموا الحد وعلوا اركانكم قلت محمول على التسبب -

باب ما جاز في كم تقطع السارق

قوله قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مجن قيمته ثلثة وراهم قلت ورد في قيمة المجن
ونصاب السرقة احاديث فاخذنا باكثرها احتياطاً -

باب ما جاز لا قطع في ثمر ولا كثر

قوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر قلت في حجة في عدم القطع في سرقة ما يتسارع اليه الفساد

باب ما جاز ان لا يقطع الايدي في الغزو

قوله عليه السلام لا يقطع الايدي في الغزو قلت معناه في مال الغزو وشبهة الاشتراك فيه -

باب ما جاز في الربيل يقطع على جارية امرأة

قوله لان كان احملها له لاجل مائة قلت منسوخ بدليل الاجماع -

باب ما جاز في المرأة اذا استكرهت على الزنا

قوله فلما امر به ليحجم قلت اى كاد ان يؤمر بذلك -

باب ما جاز في حد اللوطي

قوله عليه السلام من جحدته ليعمل قوم لوط فاقبلوا القتل المفصول قلت فيسئل عن الرجل يظن في

باب ما جاز في المرتد

قوله وقالت طائفة منهم نجسوا القتل قلت هو مذنب بالخففة قالوا ان الحكم بالقتل

معلن بالحكمة التي ليست في المرأة-

باب ماجاء في حد الساحر

قوله عليه السلام حد الساحر ضرباً بالسيف قلت ساء حد مجازاً وانما هو جرم-

باب ماجاء في الغال يصنع به

قوله عليه السلام فاحرقوا متعه قلت محمول على التغليب ليل لا بعد اسطرانه لم يامر فيه بحرق متاعه

باب ماجاء في قول الأخر يا مخنث

قوله عليه السلام واذا قال المخنث فاحضر لوجه عشرين قلت تحديده بعشرين خلاف الإجماع

ثم الحديث ضعيف-

باب ماجاء في التعزير

قوله عليه السلام لا يجلد فوق عشر جلدات التي حد من حدود الله قلت انقطع الإجماع

على خلاف-

باب ماجاء ما يؤكل في صيد الكلب لا يؤكل

قوله عليه السلام فان لم تجردو غير ما فاعسلوا بالماء قلت عنه اني عرج اكله كذا زماناً كما فهمت من الخبر

باب في ذكوة الجنين

قوله عليه السلام ذكوة الجنين ذكوة امه قلت هي ميتة لانه قد خل في عموه قوله تعالى است

عليكم الميتة ويقدم على الحديث-

باب في كراهية كل ذي ناب وفيه مخب

قوله في رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم عن كل ذي ناب من السباع قلت

دخل فيه الضبع-

باب في الزكوة بالقصب وغيره.

قوله عليه السلام ما لم يكن من او ظفر قلت ان كانا متصلين فحرام والا فمكروه للتشبه

باب في الجذع من الضان في الانحاجي

قوله قال كعب الجذع يكون ابن سبعة او ثمانية أشهر قلت في تفسير الجذع من كعب موافقا للخصية

باب في الاشتراك في الاضحية

قوله البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة قلت تجزأ الجهور والعشرة منسوخ قوله قلت فسوق القرن فقال لا بأس قلت في تجزأ الحففة في مكسورة القرن والنتى تترى-

باب ما جاء ان الشاة الواحدة تجزئ عن اهل البيت

قوله كان الرجل يضي بالشاة عنه وعن اهل بيته قلت اى باعتبار الانتفاع والا فلا يجوز الشاة لاكثر من واحد قوله انه يضي بكبش فتال هذا ممن لم يضيح من امتي قلت هذا عند الجمهور محل على هبة الثواب لهم بعد الذبح عن نفسه-

قوله ولعل على هذا عند اكثر اهل العلم ان الاضحية ليست بواجبة قلت هذا كما ترى-
لا يفي الوجوب وقد ثبت وجوبه بدليل-

باب في الذبح بعد الصلوة

قوله عليه السلام فاعذ بك بأخر قلت الامر للوجوب فدل على الوجوب-

باب

قوله فذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بيده وقال بسم الله اكبر قلت مروي في جواز زيادة الواو والاول على كراهيتها-

باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ان لا نذر في مصيته

قوله عليه السلام لا نذر في معصيته وكفارته يمين قلت ان كان الجذر مصية فلا
ينعقد وان كان الجذر اطاعة والشرط مصية ينعقد وخير بين الايفاء والكفاؤ وهو المراد في هذا
الحديث ومعنى لا نذر لا تنذروا ولا تحثوا الاول مراد في الحديث الثاني من نذر ان يحصى النذر
بلا ذكر الكفارة فيه.

باب لا نذر في مالك ابن آدم
قوله ليس في العبد نذر في مالك قلت يكن ان يراد ما لا يقدر كصوم الدهر او ضعف عمله
فليس الواجب الوفا كيف ما استطاع بل فيه كفارة اليمين.

باب فيمن يكلف بالمشي ولا يستطيع
قوله عليه السلام مروا بقلته كب قلت وفي رواية ولهته شاة.

باب في وفاء النذر
قوله عليه السلام ان نذرك قلت محمول على الاستحباب والتجويد ثم قلت بالجواب المراد بالنية مع

باب
قوله عليه السلام وانتم ثلثة ايام قلت خيرة بين الهدى والصوم.

باب قصار النذر عن الميت
قوله عليه السلام اقضه عنها قلت واجته ان اوصى ولا تستحب.

باب في سهم الخيل
قوله قسم في النفل للفارسين يمين وللرجل سهم قلت ظاهره يوافق الخفية.

باب ما جازني اهل الذمة يغفرون مع المسلمين بل سهم لهم
قوله عليه السلام ارجع فلن استعين بمشرك قلت فيه حكم الاستعانة بمشرك في شؤنا

الاسلام كتبنا المسجد قوله ولعل على هذا عند اهل العلم قلت فهو مذموم الخفية قبل الحراز والقسمة -

باب في النقل

قوله يخرج الخمس ثم ينفل مما بقي قلت حاصل الكلام ان الخمس يخرج اولاً ثم ينفل من
الاربعة الاخماس ان راى الامام من النفل السلب لكن لا يخرج منه خمس لانه لين بمغنيته
ان لم يلحق فان لم يترسم كسائرهم -

باب ماجاء في طعام المشركين

قوله عليه السلام لا تلحقن في صدوركم طعام من اكلت فيه النصرانية قلت هذا اذا احترز
بعض مخالفة الملة اما اذا احترز بشبهة شرعية فلا -

باب ماجاء في قتل الاسارى والغدار

قولان هذه الآية مشروطة قوله تعالى فاما من اجدوا ما افادوا قلت فهو مذموم ابى حنيفة

باب ماجاء في قبول هدايا المشركين

قوله قل ان يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم اقول في الجمع ان القبول انما للمصلحة
والرد اولى للمفسدة -

باب ماجاء ما ياكل من اموال اهل الذمة

قوله ولا يؤدون بالناس ما هم من سخطي قلت هذه الزيادة تدل على اشتراط هذه الضيافة عليهم
والا لاكتفى بذكر الضيافة -

باب ماجاء في كراهية المقام بين ظهر المشركين

قوله فامر لهم بنصف النفل قلت فيه تحقيق لمسئلة -

باب ماجاء من ارتباط فرسان في سبيل الله

قوله في الحاشية بان يودى حقه من الزكاة قلت في الزكاة في الخيل

باب اجارني النفي

قوله تكلمات رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم خالصا قلت وهكذا حكم النفي ليس فيه حق الغائبين تملكوا وانما امره الى الامام -

البواب للباس

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم -

باب اجارني لبس الحرير في الحرب

قوله فرض لباني قميص الحر قلت حمل الخنيفة على السدة قطن لحمه حر لان الضرري يتقدر بقدر الضرورة

باب اجارني جلود الميتة اذا ولغت

قوله عليه السلام الانزعم جلدها ثم ولغته فاستمتعتم بقلتها فيجزي على المالكية قوله انما يقال اباب الجلود لكل حر قلت لو ثبت قلنا لما رتب الطهارة على الدبابة بالقار علم عليها نافع حكم بموجبها قوله عليه السلام لا تنفعوا بالميتة باحباب قلت جوابه انه لا يبي اباب بعد الدبابة -

باب اجارني ركوب المياسر

قوله نبى رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم عن ركوب المياسر قلت صريح في النهي عن اكلوس على الحرير -

البواب للطعمة

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم -

باب نى اكل الصنب

قوله لا اكله ولا احرمه قلت حملوه على المنخ -

باب ماجاء في اكل المنصع

قوله قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قلت يحتمل عموما الضمير الى كونه صيدا فتم استنبط منه جواز اكله وفيه كلام. وقد حرمه حديث الهنبي عن كل ذي من السباع.

باب ماجاء في لحوم الحمر الابلية

قوله حرم يوم خيبر كل ذي ناب من السباع قلت دخل فيه الضبع.

باب ماجاء في شرب البوال لابل

قوله عليه السلام اشربوا من البائنها والبوالها قلت منوخ عند الحنفية.

باب ما اسكر كثيرا فقليله حرام

قوله عليه السلام ما اسكر كثيرا فقليله حرام قلت انعقد الاجماع عليه.

باب ماجاء في الجواب التي تجذ منها الخمر

قوله عليه السلام ان من الخطة خمر قلت لا تنفي قول ابى حنيفة لان مقصود الحديث بيان الحكم لا النقيض.

باب ماجاء في ادب الولد

قوله وفيما عندي حديث مرسل قلت يعني ان عندي ليس لعمر بن سعيد صحبة.

باب ماجاء في النخل

قوله عليه السلام لا تجتمعان في مؤمن نخل وسور اخلق قلت اى في الاكثر.

باب ماجاء في اخذ الاجر على التعويد

قوله وخص الشافعي للحكم ان ياخذ على تعليم القرآن اجرا قلت قياسا وحدا الحنفية قياسا مع القاري

البواب المقرض

باب ماجاء في ميراث الجد مع ابها

قوله إنها أول جدة الطاهر رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم سد سماع أنها قلت إجابة
الخفية بأن السدس لم يكن فرضاً لها كما يدل عليه لفظ الطعنة. وظاهر أن السجدة ليست بصحبة فعلم أن
هذا كان بترعا محضاً برضا الوارث الشرعي وهو الأب فافهم.

باب إجماعني ميراث الخال

قوله عليه السلام الخال يرث من لا وارث له قلت في دليل الخفية.

البواب الوصايا

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قوله عليه السلام حسبهم على الله تعالى. قلت صريح
في أن الحدة وليست كفارات.

البواب الولاء والهبة

باب انتهى عن بيع الأروهبة

قوله نهي عن بيع الولاء وهبته قلت دل على أنه لا يصلح للملك ولا يعلم منه حكم كونه موروثاً.

باب إجماعني من تولى غير مواليه وادعى إلى غيلوب

قوله عليه السلام المدينة حر ما بين عير إلى ثور قلت بلعني اللغوي المتفرع عليه من أحدث ما غلجما

البواب القدر

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

باب ما جاز لا عدوى ولا بائة ولا صفر

قوله يدينه أو يدينه قلت أي نذله نحن أو يذله أحد في الدين أي الخطيرة.

البواب الفتن

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

باب ماجاء في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

قوله في الحاشية وايراد هذا الحديث في هذا الباب قلقت والاقرب عندي ان يقال ان ايراده استطراد لان سند الحديثين واحد ولا عجب ان يكون الثاني جزءا من الاول -

باب ماجاء في الرجل يكون في القنينة

قوله عليه السلام اللسان فيها شدة من السيف قلت المعنى عندي ان اللسان لما كان بنار في كفا الشيفت كان لابد ان يشد -

باب ماجاء في منع الامانة

قوله عليه السلام الامانة نزلت في چند قلوب الرجال قلت المراد عندي الايمان حدث اقبولهم الاسلام ثم تناكروا بالقرآن والسنة -

باب لتركن بن من كان قبلكم

قوله عليه السلام هذا كما قال قوم موسى اجل لنا الهالك لهم آية قلت لعل على ان التشبه بالفاقد موم مطلقا ولو في العادة

باب ماجاء في الاثرة

قوله عليه السلام انكم سترون بعدى اثره فاصبروا نحوه قلت معناه عندي ان هذه الاثرة لمصلحة لكن لما لم تصبروا على هذه فكيف تصبرون على ما يكون خيرا من مصلحة فاني امركم فيها بالصبر -

باب ماجاء في اهل النشام

قوله عليه السلام اذا نزل اهل النشام فلا خير فيكم قلت لانهم يكون فيهم الملك فسادهم تهدي الى غيرهم لاجل

باب ماجاء اذا ذهب كسرى فلا كسرى بعده

قوله عليه السلام اذا ذهب كسرى فلا كسرى بعده واذا ذهب قيسر فلا قيسر بعده قلت المراد اذا ذهب السلطان فلا تود وان الى ابد يقيم -

البواب الشهادات

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم - قوله عليه السلام لا تجوز شهادة خان ولا غاشية ولا مجلود ولا مملوك ولا ذى غم لانتة ولا مجرب شهادة ولا القانع بل البيت لهم ثلاثين في ولا رولا قرابة قلت الى هذا كله ذهب الفقهاء -

البواب تمييز الادب

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم -

باب ما جاز في الاخذ من الحق

قلت مقتضى حديثنا عفو الحق ثم يطلق الاخذ من الحق لكن ثبت من الصحابة اخذنا فوق القبضة فبقى ما سواه على الحرمة فانهم - قولنا ان النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم نهاها او نهى ان تدخل على النساء في اذن ازواجهن قلت فانهي عن الدخول على النساء في اذن ازواجهن -

باب ما جاز في دخول الحمام

قوله قال محمد بن اسمعيل ليث بن ابي سليم صدوق قلت فانه يتحقق ليث بن ابي سليم -

باب ما جاز ان المملكة لا تدخل بيتا فيه صوم ولا كلب

قوله ويحل منه وساتين منبذتين تو طمان قلت في حكم انش التصوير وقياس عليه المحرم

البواب فضائل القرآن

باب ما جاز في فضل فاتحة الكتاب

قوله عليه السلام قلتم تجدنا اذى الله الى ان استجبوا لله ولا رسول الاية قلت هو الوجه في عدم بطلان صلوة ذى اليمين ولا حاجة الى كلف النسخ -

البواب تفسير القرآن

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ومن سورة النساء بسم الله الرحمن الرحيم قوله لما كان يوم اوطاس اصبنا نساء لهن ازواج في المشركين فذكرهن جال منا - قلت يويد مذهب ابى حنيفة من اشتراط تباين الدارين - قوله عليه السلام ائق يا زبير واجلس لما رحتي يبرج الى الجدر قلت فيه تحقيق حتى الشريك في الشرب - قوله عليه السلام صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة قلت فيه دليل جوب القصر ومن سورة المائدة - قوله قال الائمة يوسن به كما جاز من غير ان يفتوا فيهم انه قلت في الايمان بالمستفاهات بلا كيف سورة النور قوله يفرق بينهما قلت اى احتاج الى التفرق ام يقع الفرة بنفس اللعان قوله ثم فرق بينهما قلت في هذا جواب عما سأل حاصله انه لا بد من التفرق - سورة ص قوله تدن لهم بها العرب - قلت لان امير المؤمنين لا بد ان يكون قرشيا - قوله وتودى اليهم الحجرية قلت فيه حجة ائتمية على ان ليس الحجرية على العرب - سورة المجادلة قوله فاطعم عنك منها وسقا متين مكينا قلت هل على مذهب الحنفية على ان لكل مكين صاع من تمر لا كما قال الشافعي انه من غلبت قوت البلد -

الواب الدعوات

باب قوله وقبض اصابعه بسب السبابة وهو يقول يا مقبل القلوب ثبت قلبي على دينك قلت في دامة اشارته التشهد الى آخر الصلوة -

باب قوله عليه السلام اعوذ بكلمات الله التامات قلت استدلى على كون كلام الله غير مخلوق -

ضمیمہ الثواب الحلی من المسک الذکی

المسک الذکی ترمذی کے ان خواشی کا نام ہے جس میں میری بعض تقریرات کو بعض طلبہ نے میرے پاس پڑھنے کی وقت اردو میں ضبط کر لیا تھا جو مدت تک بحالت تسویدان ہی کے پاس ہی پھر مجھ کو خیال ہوا کہ اسکی تہنیت ہو جائے۔ تو دوسروں کو بھی نفع ہو۔ میں نے کچھ شرف بھی کیا۔ اور دو تین صفحے لکھے بھی۔ کچھ عربی میں اور زیادہ فارسی میں۔ مگر وقت نہ ملنے کے سبب تکمیل سے قاصر رہا۔ اور بعض دوسرے طلبہ اسکی تکمیل کرائی۔ اسی اثنا میں بعض متفرق مقامات کے متعلق کچھ اور خواشی عربی عبارت میں لکھی کا اتفاق ہوا۔ جو بہتر تہنیت مسک الذکی کے ہے۔ اس تہنہ کا لقب الثواب الحلی رکھ دیا گیا جسکو آپ نے اوراق بالا میں ملاحظہ فرمایا ہے۔ مسک الذکی کے چھپنے کا کوئی حال کوئی سامان نہیں ہے۔ اسی لئے اسے بھی نظر اصلاحی نہیں کی گئی۔ مگر وہ اب علی کے طبع کی وقت یہ نیال آیا کہ جتنا مضمون مسک الذکی کا خود میرے ہاتھ کا لکھا ہوا ہے ابوجہاس مناسبت کے کہ وہ اس وصفت میں ثواب حلی کے ساتھ شریک ہے، اس کے ساتھ اسکو بھی طبع میں تالیف بنایا جاوے اس لئے شریک اس جزو کو ضمیمہ بنایا گیا۔ پس مجموعہ مسک الذکی باعتبار ثواب حلی کے اصل ہے۔ اور یہ اسکا تہنہ اور مسک الذکی کا جزو خاص اس تہنہ کا ضمیمہ ہے۔ اور وہ تہنہ اسکی اصل ہے۔ صرف اس جزو کو ذیل میں نقل کرتا ہوں۔

السند۔ قولہ لکھو فی فی القاموس کرونی کعبور بلذہ ہرہ۔ قولہ لازوی۔ فی القاموس البوی بالیمین فی لفظ الانصار کلم۔ قولہ التراتی۔ فی القاموس التریاق بلذہ ہرہ الخورجی فی الخفی بغین حمہ مضمون وسکون واو ویرار جم منسوب ولم نظرم جتہ۔ قولہ الجراحی المزوری۔ المرزبان الاول منسوب الی ابجد والثنائی کما فی الخفی الی مر ویزیاۃ زار مدینہ من خراسان والثلث کما فی الخفی منسوب الی المرزبان جلد جلد۔ ولم ارہ انتی جلدہ۔ ولعل ینکون جلد البعد۔ قولہ الجرجی ابجد۔ قولہ فارہہ الشیخ الخرمندی انہ مقولہ لراوی عن الشیخ ابی اسحق۔ یعنی عمر بن حفصہ جرجی ولسا علم۔ قولہ الترمذی فی الخفی منسوب الی تریک بکتر ویم مدینہ من حجون۔

باب ما جاء به منتقح الصلوۃ الطہور عن علی عن النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم قال منتقح الصلوۃ الطہور وتکبیرا التکبیر وتکبیرا التسلیم۔ قولہ تکبیرا التکبیر معنی اگر بعضے اپنے قبل نماز محلل بودار کل شرب وخواجہ۔ بایں تکبیر حرام شد کہ معنی قولہ تکبیرا التسلیم۔ ولکن یہ شد منہوش حسب قواعد حنفیہ آنست کہ باعتبار اصل وضع صلوۃ تکبیرا التسلیم و تحریش تکبیر است۔ و نہایت طریق دیگر و تکبیر و تکبیر معنی ان نیست۔ ہر گاہ کہ دلیل شرعی براں قائم باشد وہاں دلیل حدیث اعرابی مست کہ اگر تکبیر صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم دیرانما تعلیم فرمودہ و ذکر تسلیم و تکبیر براں نکرده۔ اگر فرض بودے البتہ انحضرت صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم و ذکر آن فرمودے۔ حدیث ابن مسعود کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم اور انشاء تعلیم فرمودہ ارشاد نمودہ و فرغت ذکرہ ترمذی ابیہ ۱۱۸

الطيب في شرح التمدد

كل من له ثقة بالعلوم الدينية لا يخفى عليه ما للقرن في المنفعة في الاحاديث
النبوية وقد بذل المتقدمون والمتأخرون من عالم متعلم جهدهم في فهم معانيه
وحقيقته مبانيه ولكن مع ذلك لا تجد عليه شئ جاداً شياً تشقى الغليل وتبني الجليل
وكان يحتاج في صدرى من حين ما تشرفت بقراءة الحديث ان اعلق عليه شرحاً لتفج مقلقاته
ويحل من مضللاته مع على باني لست من فرسان هذا الميدان ولا ممن جازت قبسات اسبق
في الرهان ولكن رافقني التوفيق فغزمت على بذل الجهد في نيل غاية المقصود وشرعت متوكلاً
على عون الجود فالشواهد الاخوان ان العيون قد قرت واشجار التمنى اثمرت اعني كمال طبع
الحجج الاول مشتملاً على البواب الطهارة وشرع طبع الحجج الثاني وقد هتتمت منها فيه بالامور

(اولاً) البحث عن الحجج والتعديل في كل راوا في ذكره اولاً

(ثانياً) فيه فهرس ليشمل جميع الرواة المحدث عنهم في الجلد الاول مع حوالته الصفة

(ثالثاً) البحث مفصلاً في المقدمة عن المبادئ والافعال كتب الاحاديث وتمدنيها

(رابعاً) تفصيل مذاهب الاحناف وبيان دلائلهم وجواب ادلة المذاهب الاخر

(خامساً) ذكرنا حوالته الكتب مع تخرينج الاحاديث في بحث وفي الباب عن فلان وقد

الطبع بالحدود المسبوكة المصرية طباعة رقيقة تسر الناظر وتنشط الخواطر مع ذلك

كلمة قيمت الكتاب بالنظر الى حسن ظاهره وباطنه في غاية المماودة اعني

الصنف المتوسط (ثلاث ونصف روبية) والصنف الاعلى

(اربع ونصف روبية) هذا الجلد ومن اشترى مجلداً

فيزيده روبية قيمته جلد به

الهدى

اشفاق الحسن كاني يملو في

بازار حيتي قبر

